

الموقف منها، وانفراد بعضها بالتشكيك، علناً، بصفة الوفد الفلسطيني التمثيلية. ومنطقة التفاوض التي غادرها الفلسطينيون وقد ضاق هامش مناورتهم بسبب منع إسرائيل أي تقدم عملي نحو المسائل الجوهرية، واحتفاظها بخطوط حركة تفاوضية دون مستوى تمكين الطرفين من بلوغ صيغة اتفاق حد أدنى حول اعلان مبادئ مشتركة» (ربيعي المدون، «هموم البيت الفلسطيني وزوابع مفاوضات رابين الاعلانية»، الحياة، ١٠/٦/١٩٩٢).

الى ذلك، فقد أجمعت الاوساط السياسية الفلسطينية، على ان الجانب الاسرائيلي المفاوضات، واطب على تبني سياسة شامير تجاه الاراضي العربية والفلسطينية العام ١٩٦٧. «بما يعني رفض الانسحاب، واخراج القدس من جدول أعمال المفاوضات، وعدم الالتزام بالوقف الشامل للاستيطان، والاكتفاء بمنح الفلسطينيين في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة حكماً ادارياً ينطبق على السكان من دون الارض وما فيها من ثروات» (محمود شقير، «الجولة السادسة... ملاحظات»، الرأي، عمان، ٢٧/٩/١٩٩٢).

ورأت أوساط سياسية فلسطينية أخرى، ان غاية اسرائيل الحقيقية، من وراء المرحلة الانتقالية والحكم الاداري للسكان بمعزل عن الارض، هي استخدام تلك المرحلة، «للتوصل الى حل نهائي يدقن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمها حق تقرير المصير»، وتحويل الشعب الفلسطيني في الداخل، «الى مجرد أقلية قومية بدون حق المواطنة، ويلحق الارض أو القسم الاكبر منها بإسرائيل» (بشير البرغوثي، «على درب السلام لا على درب الالام»، الطليعة، القدس، ١٧/٩/١٩٩٢). وأضافت تلك الاوساط الى ان المشكلة «ليست في الاختلاف على هذا الجانب أو ذاك في مسؤوليات ومجالات الحكومة الانتقالية، بل في المفهوم العام لتلك الحكومة وفي موقعها ودورها لتحقيق الانسحاب الشامل من [على] الاراضي الفلسطينية والقدس العربية في مقدمتها وفي مركزها» (المصدر نفسه).

وبمحاولة تنشيط المسار التفاوضي، وما اعتراه من جمود، وما أثاره من اشكالات، قام الرئيس الفلسطيني بجولة عربية، بدءاً من القاهرة، حيث تباحث والرئيس المصري، حسني مبارك، في

ل.م.ت.ف. سليمان النجاب، ان الولايات المتحدة الاميركية، خلافاً لما تردد، لم تتقدم بمقترحات بناءة خلال جولة المفاوضات السادسة من أجل دفع العملية التفاوضية بين الفلسطينيين والاسرائيليين الى الامام. وأضاف ان الجانب الاميركي تقدم فقط بنصيحة واحدة ووحيدة الى الوفد الفلسطيني المفاوضات، وهي: «ابدعوا الاشتباك التفاوضي واقبلوا بتشكيل لجان عمل تبحث الموضوعات الواردة في المشروع الاسرائيلي» (الشرق الاوسط، لندن، ٢٢/٩/١٩٩٢). وقال النجاب: «ان هذه النصيحة غير مقبولة من جانبنا ولا نتفق مع الجانب الاميركي في ما يطرحه من تبريرات لنصيحته هذه» (المصدر نفسه).

وفي سياق المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية، خلال الجولة السادسة، أشارت أوساط سياسية عربية، بأن الجهود الدولية التي بذلت لاقتناع رئيس الحكومة الاسرائيلية بالاستجابة لمتطلبات السلام، لم تلقح، «فقد رفض [رابين] باصرار مناقشة موضوع الارض وأصر على مشروع الحكم الاداري المحدود للفلسطينيين الذي وضع سلفه شامير خطوطه العريضة وينطلق من مقولة ان الحكم الذاتي للسكان وليس للأرض» (تشرين، دمشق، ١١/١٠/١٩٩٢).

وبالفعل، فما أن فرغ الوفد الفلسطيني من جولة المفاوضات السادسة، حتى واجه مزيداً من التساؤلات من مختلف المصادر والوساط. ولعل تلك التساؤلات انطلقت من ثلاث مناطق أساسية وهي: «منطقة توتر على جانبي الموقف السوري - الفلسطيني لم يصل الى قلب العلاقة الثنائية، وليس متوقفاً أن يبلغ هذا المستوى. ومنشأ هذا التوتر خشية من تقدم على الجبهة السورية في جولة المفاوضات الثنائية السابعة، ينتهي بعقد صفقة ثنائية بين دمشق وتل - أبيب، تترك الفلسطينيين وحدهم في ساحة تفتقر الى الحماية العربية. ومنطقة تمركز حركة المنظمات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام التي أطلقت، أخيراً، قوة ضغط، هي الاولى من نوعها، بلغت ذروتها في الاضراب الذي دعت له عشر منظمات تتخذ من دمشق مقراً لها، والنقاء هذه المنظمات حول الدعوة الى الانسحاب من المفاوضات أو مقاطعتها، وإجراء استفتاء شعبي حول